مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 01 السنة 2020 ص 525 - 549

تاريخ الإرسال: 2019/10/01 تاريخ القبول: 2019/11/24
تاريخ النشر: 2020/01/08

ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها

The phenomenon of organized crime in the African Sahel and ways to confront it

مصطفى كراوة
المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، kraouamustapha@gmail.com

الملخص:

تعتبر الجريمة المنظمة مشكلا حقيقيا لدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل الأزمات الأمنية التي تعاني منها والتدخل الأجنبي في المنطقة، فكل المؤشرات تبرز تنامي هذه الظاهرة التي ساهمت في انتشار الفقر والنزاعات المسلحة والإرهاب، خاصة في ظل وجود دول فاشلة، فالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وجدت مناخا ملائما لتطورها وازدياد نفوذها واطراد قوتها؛ ولقد تطرقنا في هذا المقال إلى دراسة ظاهرة الجريمة المنظمة بالساحل الإفريقي وكذا إلى المقاربات التي تبنتها دول المنطقة في مواجهتها، وقد تناولت الدراسة في البداية التعريف بالجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي ثم بينت الأشكال التي تتواجد بها الجريمة المنظمة بالمنطقة وكذا المقاربات التي انتهجتها دوله من أجل مواجهة هذه الظاهرة.

وفي الأخير توصلنا إلى: أن البيئة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على درجة كبيرة من التعقيد، وطالما لم يتم القضاء على الحركيات المسببة لهذه التهديدات ولم يتم التكفل بالأمن بمفهومه الموسع، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي

والبيئي، ولن تنتفي التهديدات الأمنية إذا لم تتوقف دول المنطقة عن الاستعانة بالقوى الكبرى لتحقيق أمنها، وعلى دول المنطقة أن تدرك أنه بإمكانها احتواء التهديدات التي تواجهها من خلال العمل الموحد والتنسيق فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة، الساحل الإفريقي، الإرهاب، الإرهاب الدولي، المقاربات الأمنية.

Abstract:

Organized crime is a real problem for the countries of the African Sahel, especially in light of the security crises and foreign interferences in the region. All indicators highlight the growing phenomenon, which contributed to the spread of poverty, armed conflicts and terrorism, especially in the presence of failed states. Suitable for its development, increasing its influence and steadily increasing its power.

In this article, we discussed the phenomenon of organized crime in the African coast, as well as the approaches adopted by the countries of the region in confronting this phenomenon.

Finally, we have reached:

The security environment in the African Sahel region is very complex and as long as the dynamics that cause these threats are not eliminated and security is not ensured in its expanded concept, political, economic, social, cultural and environmental, security threats will not cease if the countries of the region do not stop using the major powers. The countries of the region must realize that they can contain the threats that they face through joint action and coordination.

Key Words: Organized crime, African coast, Terrorism, Internationa terrorism, Security Approaches.

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، ما جعلها محل أطماع القوى الكبرى نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم،

بالإضافة إلى الثروات النفطية والغازية والموارد المعدنية التي تزخر بها، خاصة دول مالي والنيجر، موريتانيا والجزائر... وهذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية[1].

ساعد على ذلك ضعف هذه الدول وهشاشتها، وامتداد شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أنواعها إليها، والتي تعتبر من أكثر الجرائم خطورة على الأمن والاستقرار، لما لها من آثار وخيمة تنعكس سلبا على استقرار المجتمعات البشرية واستمرارها وأمن أفرادها كيف لا؟ وهي ترتبط بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأشخاص والمجتمع على حد سواء[2].

يرى الأستاذ مصطفى طاهر بأنها "جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم، تضم آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات، وتتم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش، وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ باستخدام أساليب عديدة ومختلفة[3].

أما ليبند سميث (LindeSmith) فيقول أن " الجريمة المنظمة هي جريمة مهنية ...تشمل نظاماً من العلاقات المحددة بالتزامات وميزات متبادلة"، سذرلاند وكريسي Sutherland &Cressey بدورهما يريان أن الجريمة المنظمة "ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة"[4]؛ وقد اتجهت غالبية التشريعات الوطنية إلى عدم تعريف الجريمة المنظمة بصفة صريحة تاركة ذلك للفقه، فليس من السهل ترجمة المفهوم الإجرامي المقدم للجريمة المنظمة الى مفردات القانون الجنائي، فعناصر التعريفات المقدمة كلها فضفاضة وغير محددة، بحيث لا تتماشى مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات[5]، ولكن هناك بعض التشريعات فضلت

تعريف الجريمة المنظمة في مواد قانون العقوبات مثل قانون العقوبات الروسي والإيطالي.

عرف المشرع الإيطالي الجريمة المنظمة بدلالة المنظمة الإجرامية في المادة 416 مكرر من قانون العقوبات الإيطالي، والتي جاء فيها: "الجريمة المنظمة هي اتفاق جنائي مستمر له هيكل منظم يغذيه الخوف والفساد بدافع الجشع"[6]؛ أما قانون العقوبات الروسي فعرفت المادة 210 منها لجريمة المنظمة بأنها«جريمة ترتكب من قبل جمعية العصابة الإجرامية المنظمة والتي أنشأت لنفس الغرض»[7]، وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد جاء القانون 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري، والذي نص في المادتين 176 و 177 تعريفا لجمعية الأشرار فقد جاء في المادة 176 "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته و عدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر معاقب عليها بخمس سنوات حبسا على الأقل ضد أشخاص أو أملاك تكون جمعية الأشرار"[8].

وباعتبار الجريمة المنظمة من أهم القضايا التي أثارت اهتمام الأمم المتحدة، خصوصا مع التزايد المستمر للإجرام والمجرمين، صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000[9]، والتي عرّفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[10].

من خلال التعريف السالف الذكر يمكن القول بأن الاتفاقية تعتمد على أربع عناصر في تحديدها للجريمة المنظمة العابرة للحدود، تتمثل في وجود جماعة مهيكلة هيكلة تنظيمية مؤلفة من ثلاث أشخاص فأكثر، والعنصر الثاني يتمثل في

الاستمرارية لفترة كافية لوضع خطة لارتكاب فعل إجرامي من الأفعال المجرمة بموجب هذه الاتفاقية، والعنصر الثالث يتمثل في الهدف المنشود من وراء تكوين جماعة إجرامية، والعنصر الرابع يتمثل في اتصاف الجرم بأنه ذا طابع عبر وطني، فهذا التعريف يمكن أن يكون مقبولا إلى حد ما طالما أنه حدد المعالم الأساسية لهذه الظاهرة الإجرامية[11]؛ أما المادة (3) فقرة (2) من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد حددت متى تعتبر الجريمة المنظمة عبر وطنية، حيث تكون الجريمة المنظمة عبر وطنية، إذا ارتكبت في أكثر من دولة أو إذا تم التخطيط أو الإعداد أو الإشراف في دولة وارتكبت في دولة أخرى، أو إذا ارتكبت في دولة وارتكبتها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة أو إذا ارتكبت في دولة وكان لها آثار شديدة في دولة أخرى.

وتعتبر الجريمة المنظمة مشكلا حقيقي الدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل المشاكل الأمنية التي تعاني منها والتدخل الأجنبي في المنطقة، إذ أن كل المؤشرات تبرز تأزم وتنامي هذه الظاهرة التي أعاقت معظم مسارات التنمية،وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية، وقد هيمنت على قطاعات بأكملها، وتحالفت مع المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية توسع نشاطها خارج حدود الدول بين مالي والنيجر وتشاد والصحراء الليبية والجزائرية والصحراء الكبرى، مستغلة الفشل الاقتصادي للدول من أجل دعم نشاطها مشكلة ما يعرف بـ "الكارتلات" حيث أن أنظمة دول المنطقة زادت الأمور تعقيدا في محاولتها للحد من هذه الظاهرة[12]؛ والملاحظ أن التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة تمس التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية الفقيرة، في ظل انتشار الفساد على نطاق واسع هو الأعلى في العالم

بحسب منظمة الشفافية الدولية، مما يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى التهريب من أجل تأمين حياتهم[13].

فمنطقة الساحل الإفريقي فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، مما جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة وجب الاحتياط منها ومكافحتها[14]،لذا سنركز على أشكال هذه الظاهرة، والجهود المبذولة لمواجهتها من قبل الجزائر كدولة إقليمية جارة لدول المنطقة وجهود بعض التجمعات الإقليمية، لكن في البداية يجب التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي التي تتركز عليها الدراسة.

أولا–تعريف الساحل الإفريقي:

يجب الإشارة إلى أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب، أما قلب الساحل، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر[15]؛ وبالنسبة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل) فان منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق، أما قلب منطقة الساحل فيشير الى كل من: موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد[16].

فمنطقة الساحل الإفريقي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، توجد به أكبر صحراء في العالم حيث السّافانا ويتميز بالمخاطر المناخية ومصادر الجفاف وانعدام الأمن الغذائي المزمن، تقل في هذه المنطقة الزراعة نتيجة لقلة الأمطار وهو ما لا يساعد على تطوير هذا القطاع (حتى الزراعة البدائية)، ويصعب

الانتقال بين الصحراء الكبرى نتيجة عدم وضوح الحدود، من الناحية الجغرافية البحتة، فإنها (أي دول الساحل) تميّز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء وإفريقيا الاستوائية، ليشكّل بذلك الساحل منطقة إيكولوجية، الأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب يتبعه موسم جاف يدوم أشهرا طويلة[17]؛ إلا أنها لدى صناع القرار في العالم تعتبر احتياطيا استراتيجيا للموارد الطبيعية والطاقوية التي قد تضاهي في أهميتها احتياطات الشرق الأوسط، حيث تزخر المنطقة بالمعادن والنفط والذهب وخيرات أخرى[18].

يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي أيضا للدلالة على الدولالتي تنضوي تحت تجمع اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل الإفريقي" CLISS "وهذه الدول هي: السنيغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجريا، تشاد، السودان، أريتريا، وهناك من يضيف الرأس الأخضر[19]؛ وبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هدا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتريا وإثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من350 إلى500 كلم[20]، ولغياب التنمية في هذه المنطقة وانتشار الفقر والنزاعات المسلحة والإرهاب ما يترجم فشل الدولة، فإن الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وجدت مناخا ملائما لتطورها وازدياد نفوذها واطراد قوتها.

ثانيا– أشكال الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي:

تتنوع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي نظرا لضعف دول المنطقة وعجزها عن مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة، حيث تسود المنطقة أنواع متعددة منها:

أ- **الهجرة غير الشرعية:** تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها؛ فظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين سمات القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين عرفت المنطقة عدة حروب أهلية ونزاعات حدودية، فأصبح للهجرة غير الشرعية مبرراتها وأسبابها في منطقة الساحل الإفريقي، فالجفاف والتصحر وغياب التنمية الحقيقية وغيرها من المتغيرات وعصابات الجريمة المنظمة كلها عوامل ساعدت وساهمت في تشجيع الهجرة إلى أماكن توفر الأمن والاستقرار[21].

وقد شكلت الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي هاجسا أمنيا للأمن الإقليمي المغاربي وقد تميزت الهجرة بصفتين صفة مهاجر غير شرعي وصفة اللاجئ وهذه الأخيرة ناجمة عن الحروب والظروف الأمنية[22]؛ تعد مالي الدولة التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء كانت هجرة داخل القارة نفسها "Intracontinentale"، أو هجرة باتجاه القارات الأخرى " Intercontinentale" حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2مليون، أي ما يعادل 9 % من السكان، وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين[23].

لكن يجب التنبيه في هذا الإطار أن ظاهرة الهجرة السرية لا تمثل في حد ذاتها تهديدا أمنيا رئيسا كما يعتقده البعض، ولكن قد تصبح كذلك إذا ما توفرت مجموعة من المعطيات والظروف المناسبة كاليأس والإحباط الذي قد يتعرض له

المهاجرون فتستغله شبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ أعمالها الإجرامية، كما قد تتقاطع الهجرة السرية في الكثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم إلى الخارج بغية استغلالهم في أعمال الدعارة "Proxénétisme "، أو في الأعمال الشاقة[24].

ب- المخدرات: إن تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية، بالإضافة إلى الأضرار الصحية والاجتماعية، فإن الضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة السلطات الاقتصادية للبلد على تحديد قيمة الناتج المحلي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها، وفي هذا السياق فإن منطقة الساحل الإفريقي وما جاورها تعرف تناميا رهيبا لتجارة المخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية[25]، وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة في أفريل 2011، فإن كمية الكوكايين المحجوزة في أوربا سنة 2009 ارتفعت إلى 53 طنا قادمة من أمريكا الجنوبية عبر إفريقيا الغربية من بوابة غينيا الاستوائية والسينغال ليتم نقلها من خلال وسطاء محليين إلى منطقة الساحل، ثم إلى أوروبا والشرق الأوسط[26].

ورد على لسان إمنوال لوكيرو " Immanuel Lucero" نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات:" أن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا " ولاحظ أن ذلك بدأ يتكرس منذ بداية سنة 2005[27]؛ إن سبب تغيير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة، على عكس إفريقيا أين تجد المخدرات بيئة

ملائمة في غياب سلطة القوانين في بعض المناطق، فمتى كانت الدولة فقيرة تقل درجة الرقابة ومنطقة الساحل تعاني من آثار عدد من النزاعات الداخلية في العقد الأخير، حيث أن التوتر في المنطقة ما بين 1998 و 2005 ولد 35 جماعة مسلحة نشطت في مناطق مالي و تشاد و السنيغال و غيرها من البؤر المضطربة[28].

ج- تهريب الاسلحة: حسب تقرير للأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا، تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا، والصين ودول إفريقية أخرى إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية، وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، حيث تبلغ حصة إفريقيا الغربية وحدها 8 ملايين قطعة سلاح، و100.000 كلاشنيكوف بمنطقة الساحل الإفريقي، إن ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو تعقيدها و تعدد أطرافها، خاصة مع ظهور السماسرة"Courtiers" الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري و البائع، والناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (الأسلحة) مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية، وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر " Les plus difficiles acteurs "في هذا النوع من النشاطات الإجرامية[29].

د-تهريب المواد الغذائية، السجائر والبنزين: تعتبر ظاهرة تهريب المواد الغذائية، السجائر والبنزين من الظواهر الخطيرة سواء على سلامة وأمن العنصر البشري من جهة، أو على الاقتصاديات الوطنية للدول من جهة أخرى، إذ تعتبر هذه الظاهرة

مؤشرا حيا على صعوبة العيش في منطقة الساحل الإفريقي و كذلك مدى المعاناة التي تتكبدها شعوب المنطقة جراء قساوة الطبيعة، أما فيما يخص تهريب السجائر فإن الكثير من التقارير الدولية أكدت ارتباط تهريب السجائر بتهريب السلاح، إذ أنه إذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة عليك برصد البلدان و الأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة[30].

كما ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات،وقد بدأ تهريب السجائر إلى أسواق شمال أفريقيا بالازدهار في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وتطور إلى تجارة واسعة النطاق تسيطر عليها قلة من اللاعبين الكبار، زودت السجائر المستوردة عبر موريتانيا جزءا كبيرا من الأسواق الجزائرية والمغربية، وتتألف الأطراف الفاعلة الرئيسة في هذه التجارة من مستوردي وموزعي السجائر القانونيين، الذين يستوردون بضاعتهم من مناطق التجارة الحرة مثل "دبي" ولذلك فإن أفضل تفسير لهذه التجارة هو أنها إستراتيجية متعمدة من شركات التبغ للتحايل على الأنظمة الضريبية، أو كسر احتكار الدولة في شمال أفريقيا لتوزيع السجائر،وقد أدى هذا النظام إلى تآكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد والتواطؤ بين المهربين والمسؤولين في الدولة[31].

1 ثالثا–سبل مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمنطقة الساحل الإفريقي:

إن طبيعة وتعدد التهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي والتي تعد ظاهرة الجريمة المنظمة من أهمها أوجبت على دول المنطقة إيجاد استراتيجيات لمواجهتها والعمل على احتوائها، وقد كانت الجزائر وهي أهم دولة معنية بهذه الظاهرة بحكم تأثرها المباشر بها من جهة، ومن جهة أخرى موقعها الهام في الخريطة الجيوسياسية للمنطقة الساحلية من جهة أخرى، قد اختارت سياسة المواجهة والاحتواء من خلال العمل المنسق مع الدول المعنية أي دول الميدان، مع رفض أي

تدخل أجنبي مباشر، لكن ذلك لا يعني إقصاء الدول الغربية من المشاركة في هذا العمل من خلال التشاور والتنسيق المعلوماتي والاستخباراتي.

إن تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية بالنسبة إلى مكانتها الدولية والتنافس الدولي عليها إضافة إلى رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية الراهنة وإفرازات الوضع الحالي في المنطقة و التفكير في بناء مسار تنموي مستمر، هذه العوامل في مجملها هي التي جعلت توفير الأمن من المطالب الأساسية في هذه المنطقة وعلى هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل والتي تطغى على تهديدات أمنية أخرى رغم وجودها أيضا كالإرهاب، النزاعات العرقية...الخ، وذلك ارتباطا بالإطار الدولي العام الذي يرى في الجريمة المنظمة عبر الوطنية أحد أبرز التهديدات الراهنة للأمن الدولي؛ ولذا فإن التركيز سيتم على استعراض مجموعة العوامل التي تفسر التأثير السلبي لتحيز الدول إلى المقاربات الأمنية الوطنية على نجاح المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر في تحقيق أهدافها.

أ- الجهود الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة بالساحل الإفريقي:

1- دور الدبلوماسية الجزائرية:

فضلت الجزائر الطرق السلمية في تعاملها مع التهديدات الأمنية في الجنوب الجزائريّ،فمن أجل مواجهة هذه التهديدات الأمنية المتأتية من منطقة الساحل الإفريقي قامت الجزائر بعدة إجراءات غلب عليها طابع التعاون والتنسيق الإقليمي مع دول المنطقة حيث شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها، نظرا الى طبيعة وخطورة التحديات الأمنية المحدقة بجغرافيتها وكيانها وعليه تتبنى الجزائر تصورا امنيا قائما على فكرة الامن

الموسع، حيث سيطر المفهوم على كل من العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية، وبدرجة كبيرة في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجريم دفع الفدية[32].

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها[33]؛ وتكمن المقاربة الجزائرية فيما يخص بناء الأمن في الساحل الإفريقي، في ضرورة الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان تأكيدا على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**NEPAD**عام 2002[34].

ترجع الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي إلى سنوات التسعينيات من خلال الاتفاقيات التي كانت وسيطا فاعلا فيها من اجل تسوية النزاعات في المنطقة وقد توالت تلك الجهود كذلك في ما يخص معالجة مشاكل الطوارق في مالي والنيجر والتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية وخاصة تلك المتعلقة بخطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، كذلك استطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية الصادرة في 17 ديسمبر 2009، التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة[35].

ولعل من أهم الاجتماعات في هذا الإطار، الاتفاق المبرم في مارس 2010 م بالجزائر بين دول الساحل الإفريقي والذي ينص على أهمية التعاون على المستوى الإقليمي، مع العمل بصورة جماعية لمحاربة "القاعدة" في صحراء الساحل التي تمتد لآلاف الكيلومترات، بدون أي تدخل أجنبي للدول الغربية مهما كان شكله وأهدافه ومسمياته،والرامي إلى بسط نفوذها بحثا عن السيطرة على ثروات المنطقة[36].

كما قامت الجزائر بوساطة بين جماعات التوارق في شمال مالي (جماعة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد)، والحكومة المركزية، نتج عنها اتفاق الجزائر في 2012/12/22، والذي يقضي بالتعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميلشيات المسلحة من مدن الشمال، وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد ووضع مخطط لإعادة الإعمار، إلا أن الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد على بلدة كونا " KONNA" في 2013/01/10، الذي مهد للتدخل الفرنسي في المنطقة وضع حدا لان يكون تنظيم أنصار الدين طرفا في الحوار، حيث اعتبرته الجزائر بعد هذا الهجوم الذي شارك فيه تنظيما إرهابيا لابد من التعامل معه، كما يتم التعامل مع الإرهابيين على المستوى الدولي[37].

كما نظمت الجزائر في جويلية 2014 طاولة تفاوض بين الأطراف المتنازعة بهدف الحفاظ على وحدة أراضي مالي، و سعت إلى كبحالطموحات الانفصالية لدى بعض المتمردين الشماليين، وتفضل الجزائر تطبيق نظام اللامركزية على الاستقلالية،وإعادة بناء الدولة وتقوية المؤسسة العسكرية وتوفير البنى التحتية الحديثة اللازمةفي المناطق الهشة وتبني إستراتيجية لمعالجة القضايا

والمشكلات المتعلقة بالتنمية والاقتصاد والأمن بالتنسيق مع حركات أزواد "CMA"،التي تمثل الجماعات المتمردة في شمال مالي[38].

إلا أن بعض الجماعات الشمالية رفضت هذا الاتفاقوأدخلت شمال مالي- في دوامة جديدة من العنف خاصة منطقة "ميناكا" في أفريل 2015،إلا أن أطراف النزاع تعرضت لضغوط دولية فتم توقيع اتفاقية في باماكو يوم 20 جوان 2015، على الرغم من المعارضة المستمرة من قبل المتمردين في الشمال للقبول باجتماع منأجل الحوار، وكانت الجزائر الوسيط الرئيسي في الأزمة بين الحكومة المالية و الحركات الانفصالية للمرة الرابعة في ثلاثة عقود، والتي دعمت باستمرار سلامة إقليم مالي، ومعارضة لانفصال الطوارق في البلدان المجاورة، وعرض خطة للبنى التحتية على المدى الطويل لتنمية منطقة الساحل، وإلى الحد من الجريمة المنظمة- العابرة للحدود وعنف المتمردين[39].

إذن جاء هذا الاتفاق بوساطة جزائرية في سنة 2014 على شكل مشروع مبدئي ليتم الاتفاق عليه سنة 2015، وسمي بمسار إتفاق الجزائر[40]؛ ومن ضمن هذه التطورات ينبغي الإشارة إلى التوقيع الذي حدث في يوم 19 جوان 2016، بباماكو على برتوكول تفاهم حول تعيين سلطات مؤقتة في خمس مناطق بشمال مالي حسب الأجندة التي اعدت باتفاق مشترك بين الموقعين على الاتفاق[41]، إن الخيار الجزائري مبني على بعث التنمية الشاملة من خلال رفع مستوى الصحة والتعليم ومحاربة الجهل والفقر إضافة إلى التعاون الإقليمي البيني وتكثيف الجهود وتعزيز مبدأ التنسيق الأمني، إذ تقتضي المقاربة الجزائرية بأن مالي بلد واحد وغير قابل للتقسيم وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون الحوار كمحدد أساسي لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وهو موقف ينسجم مع احترام الوحدة الترابية لأي دولة و سلامتها وسيادتها مما جعل موقف الجزائر بهذا الخصوص قويا وصلبا لدى مختلف

مراكز القوى في الخارج التي لم تستطع إضعاف المقاربة الجزائرية التي بدت مؤثرة لدى صناع القرار في العالم[42].

وبناء على هذا ترى الجزائر بأن الحل السياسي يجب إعلاءه على الخيار العسكري والتدخل في شؤون مالي، مستدلة بذلك من التجربة الجزائرية في ظل الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها إبان العشرية السوداء، فالدكتور سالم برقوق يرى بأن مكافحة الإرهاب وحدها غير كافية، فلابد أن تستند هذه المقاربة إلى مرتكزات سياسية تنطلق من الحوار الشامل بين الأطراف المتصارعة كأنجع وسيلة لإعادة الأمن والاستقرار باستعمال الذكاء في التعامل مع الأزمة كما سماها " بمقاربة الأمن الذكي "Intelligence Security" بمقابل الأمن الصلب" Hard Security"[43]؛ وفي المقابل، لا يوجد مثال واحد يثبت أن التدخل الأجنبي عالج نزاعا بل بالعكس،و ما حدث بالعراق و الصومال و أفغانستان دليل على الدمار الذي يخلّفه التدخل الأجنبي، و كل النزاعات (حروب أهلية، مجازر، إبادة..) بإفريقيا كانت التدخلات الأجنبية وراءها[44].

2-إنشاء لجنة الأركان العملياتيّة المشتركة:

تمكنت الجزائر بعد سلسلة من الاجتماعات السياسية والأمنية رفيعة المستوى، من تجسيد فكرة حلف من شأنه مجابهة تهديدات تنظيم القاعدة كقوة إقليمية مشتركة تضم كلا من ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد وبوركينافاسو، بالإضافة إلى الجزائر اتخذت قيادة أركانها من مدينة تمنراست بصحراء الجزائر مقرا لها، تعنى بالتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي في محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، شبكات تهريب السلاح وخطف السيّاح الأجانب في المنطقة.

وكان ذلك بتاريخ: 12 أوت 2016،حيث اجتمع القادة العسكريون للدول المشاركة في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة بولاية تمنراست بعد تفويض

"مجلس السلم والأمن الأفريقي" لهذه الدول بتشكيل جيش موحد يتولى مهّمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل، لخوض معركة جماعية حاسمة ضّد الجماعات الإرهابية المنتشرة، كما تتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية جماعية موحدة في المنطقة[45].

إن الهدف من إنشاء لجنة الأركان العملياتيّة المشتركة هو القيام بعمليات تنسيقية عسكرية مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي الفقيرة مثل: مالي والنيجر، وكذا العمل على بناء قاعدة بيانات ومعلومات مشتركة لتعزيز المنظومات الأمنيّة[46].

ب-جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس":

تضم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عضويتها 15 دولة، وتأسست المنظمة في عام 1975م من قبل دول غرب أفريقيا، كجزء من إستراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار لدول الإقليم، وتزامنت هذه الإستراتيجية مع أوضاع أمنية غير مستقرة ونزاعات عديدة شهدتها دول المنطقة، ولقد أدرك القادة المؤسسون أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد في ظل غياب الأمن والسلم في المنطقة[47].

تقوم المقاربة الأمنية لمجموعة "الإيكواس" لحل الأزمة في مالي على ما يلي[48]:

- ضرورة إيجاد حلول سريعة لإيقاف الأزمة في منطقة شمال مالي من خلال دعم الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة الاستقرار وتمويل العمليات العسكرية وتقديم الدعم اللوجيستي والأمني، من خلال رسم خطة زمنية واضحة وبالتنسيق مع الاتحاد

الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.

– الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

– تشكيل قوة تدخل ضد المتمردين في شمال مالي حسب ما أعلنته "الإيكواس" في19 جانفي 2013 بتنسيق ودعم لوجيستي غربي فرنسي أمريكي.

إلا أن بعض المراقبين والملاحظين الدوليين يرون بأن منظمة "الإيكواس" شرعت في اتخاذ قرار التدخل العسكري في وقت كانت تستطيع أن تقدم على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كون التدخل العسكري المباشر في الساحل الإفريقي ينتج مخاطر كبرى تتجاوز تهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة كحرب المواجهة المباشرة التي قد تخلق أزمة إنسانية حادة بالمنطقة، ففي الواقع ما اتخذته مجموعة "الإيكواس" هو عبارة عن غطاء سياسي للقرار الأممي رقم: 2085 الذي اتخذ في مجلس الأمن الدولي بإيعاز من فرنسا، إذ كان من الممكن أن يكون التدخل العسكري هو آخر الحلول بعد استنفاذ كافة الوسائل الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة، كما أنها تجاهلت الطبيعة الإثنية المعقدة والمتشابكة في المنطقة التي قد تنتج حركات تمرد واسعة وخلافات أعمق بين الإثنيات[49].

وبعد الإطاحة بنظام الرئيس "امادوا توماني توري" ضغطت منظمة "الايكواس على قائد الانقلاب "ساناجو" للتنازل عن السلطة للحكومة المؤقتة بقيادة "ديونكوندا تراوري"، كما قامت المنظمة بإرسال قوات تبلغ حوالي 3300 جندي، لمساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على المناطق الشمالية،وقد طالبت مجلس الأمن بالموافقة على إرسال هذه القوات بموجب الفصل السابع من الميثاق،مع أهمية التنسيق الإقليمي و الدولي[50]؛ بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم: 2085، للتدخل في مالي قامت قوات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إيكواس" بالانضمام إلى الجيش المالي تحت غطاء جوي كثيف من فرنسا[51].

خاتمة:

إن البيئة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على درجة كبيرة من التعقيد،الأمر الذي يجعل أي محاولة لاحتواء التهديدات الأمنية صعب المنال، فالساحل الإفريقي المعروف بتخلفه، وأزماته المتعددة يقف عاجزا أمام ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحدياتها على الأمن والسلم في أفريقيا، خاصة وأنها مرتبطة بظاهرة أخرى أشد خطورة وهي الإرهاب وتوفر الظروف الملائمة من ميوعة الحدود وشساعتها وغياب الديمقراطية وانتشار الفقر والتنوع العرقي،وهي كلها عوامل صعبت من عملية مكافحتها.

ويجب التأكيد على أن إدراك صعوبة المهام التي تنتظر هذه الدول لمعالجة هذه الظاهرة جزء من الحل، فمهما تضافرت جهود الدول المعنية بمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، فإن الخطر سيبقى يتهدد الأمن الإقليمي والدولي طالما لم يتم القضاء على الحركيات المسببة لهذه التهديدات ولم يتم التكفل بالأمن بمفهومه الموسع، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي، ولن تنتفي التهديدات الأمنية طالما لم تتوقف دول المنطقة عن الاستعانة بالقوى الكبرى لتحقيق أمنها، إذ أن الهدف من محاولة تدخل هذه القوى لا يكمن في مجرد مساعدتها، وأن حجة التدخل باسم محاربة الإرهاب أصبحت واهية، وهو ما أكدتهما آلت إليه الأوضاع في العراق وأفغانستان والصومال بعد التدخل العسكري الأجنبي فيها.

إن تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية المرتبطة بمكانة القارة الإفريقية والتنافس الدولي عليها إضافة إلى رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي واعد، هذه العوامل في مجملها هي التي جعلت توفير الأمن من المطالب الأساسية في هذه المنطقة وعلى هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في

منطقة الساحل الإفريقي؛ وإن عوامل فشل الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمنطقة الساحل الإفريقي وارتباطاتها الوظيفية بمصادر التهديد الأخرى يمكن أن تتلخص فيما يلي:

1-**أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية:** بالنسبة إلى بعض دول المنطقة فإن التهديدات الأمنية تتفاوت بين دولة وأخرى، وبالتالي فإن الأولوية تمنح للتركيز على مقاربة أمنية تقوم على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي للتهديدات الأمنية بدل الاندماج في مقاربة إقليمية يترتب عليها زيادة معدل النشاطات الإجرامية داخل هذه الدول.

2-أولوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية: بعض الدول آثرت تجاوز المقاربة الأمنية الإقليمية التي تركز عليها الجزائر إلى التنسيق مع المقاربة الدولية التدخلية التي تتبناها فرنسا والتي يختلف مضمونها عن المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر، ورغم أن المقاربة الأمنية الإقليمية تدعو إلى إعلان الاستشارة المسبقة في أيّ عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية، ومع ذلك فإن بعض دول المنطقة لا تبدي أي التزام واضح بهذه الاتفاقيات؛ فدولة مالي مثلا فضلت تجاوز الاتفاقيات الأمنية الإقليمية في عملية إطلاق سراح إرهابيين مطلوبين في الجزائر وموريتانيا مقابل إفراج الجماعات الإرهابية عن الرهينة الفرنسي "بياركامات"، إذ يأتي الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الجمهورية الفرنسية "في سلم الأولويات" قبل الالتزام بأي اتفاقيات أمنية إقليمية.

3-التوجس من الأهداف الجزائرية من طرح المقاربة الأمنية الإقليمية: إن معظم دول منطقة الساحل تحتفظ بعلاقات متميزة مع فرنسا، وتفسر هذه الدول المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر على أنهّا تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي لا تعرف مستوى معقولا

من الاستقرار، فبالنسبة إلى هذه الدول فإن الجزائر ترغب في تقديم نفسها باعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل.

4-التباين في أولويات الدول وتقديرها لخطورة الجريمة المنظمة: بالنسبة إلى بعض دول الساحل الإفريقي فإن التركيز على التنمية في إطار القارة الإفريقية بشكل عام يتجاوز التركيز على التجمعات الإقليمية الفرعية، ما يؤثر بشكل مباشر على نجاح أي مقاربة أمنية إقليمية لمواجهة النشاط الإجرامي.

الهوامش

[1]-أم هاني حبشي، تأثيرات الأزمة المالية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016، ص 57.

[2]-محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016، ص15.

[3]-محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة يحي فارس، 2009/2008، ص10.

[4]- ذياب البداينة، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية، جامعة مؤتة، الأردن، على الرابط الإلكتروني:BADAYNEH @HOTMAIL.COM، تم التصفح بتاريخ: 2019/06/10 على الساعة: 13:00، ص4.

[5]-أحمد فاروق زاهر، العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، المنصورة، مصر، 2007، ص 9.

[6]- محمد فوزي صالح، المرجع السابق، ص12.

[7]- محمد زمور، التنسيق الأمني الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 4.

[8]– محمد فوزي صالح، المرجع السابق، ص11.

[9] – محمد الحبيب عباسي، المرجع السابق، ص27.

[10]–شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000م، ص62.

[11] – محمد الحبيب عباسي، المرجع السابق، ص30.

[12]–GTZ، Drugs and development programme، Drugs and conflict، German technical corporation، September 2003, P7, in: http:www2.gtz.de/dokumente/bib/07-0470.pdf.

[13]–GAIL Wannenburg, Organized crime in West Africa, African Security Review 14 (4), 2005, P5.

[14] – كمال الديب، الساحل الإفريقي مظاهر تخلفه، آفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على اقتصاديات المنطقة: الجزائر كدراسة حالة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد1، 2013، ص 261.

[15]–Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel. In : http : //www.europarl.europa.eu.P

[16]– شمسة بوشنافة، إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود، مقال حول موضوع إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، مداخلة في الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ليومي 27 و28 فيفري 2013.

[17]– خالد كريم بلقاسم سعودي،سياسة فرنسا في دول الساحل، مذكرة ماجستير فرع علاقات دولية، أكتوبر 1993،ص1.

[18] – كمال الديب، المرجع السابق، ص 257.

[19] – ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2010، ص 41.

[20] –سمير قلاع الضروس،المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جـامعة الجزائـر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012–2013، ص31.

[21]– سوسن معمري، السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه منطقة الساحل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص36.

[22] –عبد اللطيف جفال، انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص103.

[23]–عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 163.

[24] – د. عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، المرجع السابق، ص ص(163–164).

[25]– كمال الديب، المرجع السابق، ص 261.

[26]–أحمد محمد سحنون، الإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في المخاطر وسبل المكافحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016، ص43.

[27]– محمد سمير عياد، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل، الرابط الإلكتروني https://npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=6285:2017-04-17-08-22-59&catid=9:2015-01-29-10-08-52&Itemid=116، تم التصفح بتاريخ: 2019/07/11 على الساعة: 20:10.

[28] – ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 101.

[29] – د. عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، المرجع السابق، ص 162.

[30]– كمال الديب، المرجع السابق، ص 263.

[31]– ولفرام لاخر، الجريمة المنظمةً والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012، ص5، على الرابط الإلكتروني التالي: http: //www/CarnegieEndowment.org، تم التصفح بتاريخ: 2019/07/11 على الساعة: 21:30.

[32]–أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص168.

[33]– قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012، ص3.

[34]– أحمد محمد سحنون، المرجع السابق، ص93.

[35]–زينب رحوال، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي: مالي نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم، 2017/2016، ص 72.

[36]–أمينة رباحي، القاعدة في الساحل: واجهة النفوذ والسيطرة على الثروات، جريدة الخبر الأسبوعي، 09 أوت 2010.

[37]–أسماء رسولي، نفس المرجع السابق، ص ص (193–194).

[38]– زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال– مالي نموذجا–، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، عدد 10، جانفي 2018، ص 302.

[39]– زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، المرجع نفسه، ص 302.

[40]–محمد باجلول، محمد الشيخ يكنا، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تمنراست، 2019/2018، ص148.

[41]– محمد باجلول، محمد الشيخ يكنا، المرجع نفسه ، ص150.

[42]– سمير قلاع الضروس،نفس المرجع السابق، ص ص (177–178).

[43] –سمير قلاع الضروس، نفس المرجع السابق، ص 176.

[44]– إلياس بوكراع، فرنسا تحاول إفساد جهود دول الساحل في حربها ضد القاعدة، جريدة الخبر، العدد الصادر يوم 14 أوت 2010.

[45]– سمير قلاع الضروس، المرجع السابق، ص 167.

46- حسينة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، 2012. ص ص (159 - 162).

[47]- عبد الرحيم حميدة، محمد بن زايد، دور المنظمات الإقليمية في تحقيق السلم والأمن – دراسة حالة منظمة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإيكواس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي تمنراست، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص58.

[48]- عبد الرحيم حميدة، محمد بن زايد، المرجع نفسه، ص ص (147-149).

[49]- سمير قلاع الضروس، المرجع السابق، ص 149.

[50]- إيمان هباز، أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016، ص64.

[51]-مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012، دورية آفاق إفريقية، العدد 36، فيفري 2014، ص 21.